منظمـــة الصحـــة العالميـــة

المجلس التنفيذي م ت١٠٩/٤
الدورة التاسعة بعـد المائة ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١
البند ٣-٢ من جدول الأعمال المؤقت EB109/4

التفاعلات بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة: مشاركة منظمة الصحة العالمية

مذكرة من المديرة العامة

١- قرر رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، المعتمد في أيلـــول/ ســبتمبر ٢٠٠٠، " إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعياً إلـــى تحقيـــق التنميـــة والقضاء على الفقر". وفي قطاع الصحة، اعترفت الحكومات والمنظمات بإمكانية تحســـين هـــذه التفـــاعلات للحصائل الصحية.

٢- ونظر المجلس التنفيذي في الجوانب المتعلقة بالتفاعلات بين المنظمة والقطاع الخاص، فـــي دورتـــه الخامسة بعد المائة المعقودة عام ٢٠٠٠ ودورته السابعة بعد المائة المعقودة عام ٢٠٠١. وفي دورته الســـابعة بعد المائة، اتسع نطاق بحث المبادئ التوجيهية المعدة لكي تستخدمها الأمانة في تناول هذه التفاعلات ليصبـــح مناقشة معنية بقضايا السياسة العامة كالطرق التي يمكن بها للمنظمة أن تساعد على دعم التفاعلات الناجعة بين القطاعين العام والخاص خدمة للصحة في الدول الأعضاء. ووافق المجلس على معاودة بحث هذا الموضـــوع في دورته التاسعة بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ وعلى تبادل المعلومات بصفة غير رســـمية بيـــن أعضاء المنظمة قبل هذا الموعد. وكانت النية متجهة في الأصل إلى القيام بذلك بوسائل إلكترونية، ولكن، بـــدلاً من ذلك، اغتنمت فرصة خلوة المجلس التنفيذي للقيام بهذا التبادل (فلورنسة، إيطاليا، ١١-١٣ تشرين الثـــاني/ نوفمبر ٢٠٠١).

٣- وأثناء الخلوة، استعرضت المديرة العامة تجربة المنظمة حتى الآن فيما يتعلق بالتفاعلات مع القطـــاع الخاص (انظر الملحق)، وأشارت إلى الطرق التي يمكن بها أن تتطور هذه التفـــاعلات. كمـــا أشـــارت إلـــى مجموعة التدابير التي اتخذتها المنظمة من أجل إدارة هذه التفاعلات.

٤- وأثناء المناقشة التي دارت في الخلوة، أشار بعض أعضاء المجلس إلى تجارب أعضاء المنظمة فيمـــا يتعلق بالتفاعلات مع القطاع الخاص، ولاسيما في الأنشطة ذات الصلة بالنظم الصحية. وبحثت إمكانيات تقاسـم

١ /ARES/55/2.

الدروس المستفادة فيما بين الدول الأعضاء، وإمكانيات بناء المنظمة قدرتها على إسداء المشورة إلى البلدان بشأن التفاعلات بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة. وورد ذكر تقديم الخدمات الصحية والتأمين الصحي والإمدادات الدوائية باعتبارها مجالات تحظى باهتمام خاص.

٥- واستناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن، وإلى الاقتراحات المقدمة في خلوة المجلس التنفيذي، تنوي المديرة العامة تركيز عمل المنظمة في المستقبل فيما يتعلق بالتفاعلات بين القطاعين العام والخاص خدمة للصحة على المجالات التالية:

- **تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتفاعلات بين القطاعين العام والخاص**. ويقتضي هذا الأمر تعزيز الخبرات داخل الأمانة؛

- **البرامج الخاصة بالتبرع بالسلع**. ستستند المنظمة إلى قصص النجاح المعروضة في الملحق؛

- **تخفيض أسعار السلع**. ستولي المنظمة اهتماماً خاصاً للأدوية المنقذة للأرواح في أفقر البلدان؛

- **البحث والتطوير في مجال المنتجات**. سيشمل هذا الأمر حوافز لتعاون القطاع الخاص في مكافحة الأمراض المترتبة على الفقر؛

- **الدعوة وتغيير السلوكيات**. سيشمل هذا الأمر، على سبيل المثال، العمل في مجال الأمراض غير السارية من أجل تحسين ممارسات الشركات التي لها آثار سلبية على الصحة والعمل مع الشركات على وضع رسائل أنسب توجه إلى الجمهور؛

- **البرامج الصحية المخصصة لأماكن العمل في المؤسسات التجارية**. ستتعاون المنظمة على إسداء المشورة إلى الحكومات وقطاع الصناعة بشأن تحديد ظروف العمل الصحية.

٦- ورئي أيضاً أن خبرة المنظمة في رفض الاقتراحات غير المناسبة بخصوص التفاعل قيّمة. ولوحظ في هذا الصدد أنه يمكن أن تكون هناك مخاطر للتركيز على إنتاج أدوية أو معدات أو سلع غير ملائمة، على سبيل المثال. وهناك حاجة إلى ضمان ألا يشوب الخلل النظم الصحية نتيجة تقديم التبرعات وأن تظل التكاليف تحت السيطرة، وأن تكون المشورة مستقلة. ومن المحتمل حدوث تضارب فعلي أو ظاهري في المصالح. ويتعين تدريب الموظفين على تفادي حدوث ذلك، كما يتعين إنشاء نظام للضوابط والموازين.

٧- وكان هناك اهتمام، أثناء خلوة المجلس التنفيذي، بالتدابير التي تتخذها المديرة العامة لإدارة التفاعلات بين القطاعين العام والخاص وتجنب حدوث تضارب في المصالح. وكان متوقعاً بقدر الإمكان الاعتماد على هذه التدابير في مساعدة البلدان على التفاعلات الخاصة بها.

٨- وبعد مواصلة الاستعراض على ضوء مناقشات المجلس التنفيذي، يتم اتخاذ أو توخي التدابير التالية:

- يتعين أن تكون الاقتراحات الخاصة بأي تفاعل بين المنظمة والقطاع الخاص مشفوعة ببيان واضح للغرض منها؛

- يتم بانتظام تحديث المبادئ التوجيهية للموظفين[١] بشأن معالجة التفاعلات لكي تجسد الخبرات المكتسبة وتشمل نصاً خاصاً بتبين تضارب المصالح وتفادي حدوثه. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية معدة أساساً لكي تستخدمها الأمانة، فإنها ستظل متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت بغرض تزويد الدول الأعضاء والجمهور بالمعلومات؛

- يجري وضع وحدات نموذجية تدريبية للموظفين بشأن المسائل المتعلقة بالتفاعل مع القطاع الخاص وتضارب المصالح؛

- تُستخدم نماذج إعلانات المصالح لجميع المشاركين في الاجتماعات من كبار الموظفين ومن خبراء المنظمة. وتقتضي هذه النماذج الإعلان عن أية مصلحة قد تكون ذات صلة بموضوع الاجتماع أو عمل الموظفين؛

- يجري اتخاذ مبادرة خاصة بالمجتمع المدني بهدف ضمان مساهمة ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وسييسر هذا أيضاً إسهام المنظمات بآرائها بخصوص المسائل ذات الصلة بالتفاعلات بين القطاعين العام والخاص؛

- هناك تقدم يُحرز فيما يتعلق بوضع طريقة للمساعدة في تقييم المواقف والممارسات الجيدة للشركات التي يتوخى التفاعل معها؛

- سيتم توثيق التفاعلات مع القطاع الخاص وتقديم ما يلزم من تقارير عنها إلى المجلس التنفيذي وجمعية الصحة، وستتاح هذه التقارير لعامة الناس.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٩- المجلس التنفيذي مدعو إلى إبداء تعليقاته على محور تركيز عمل المنظمة في المستقبل في مجال التفاعلات بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة، والتدابير المتخذة لإدارة هذه التفاعلات.

[١] الوثيقة م ت١٠٧/٢٠، الملحق.

الملحق

التفاعلات بين منظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص: بعض التجارب

١- من خلال تفاعلات تدار بصورة جيدة مع القطاع الخاص، شملت منح أدوية محددة، يتم تدعيم الإجراءات الفعالة المتخذة من أجل التصدي لاعتلالات صحية عديدة تصيب الفقراء ومجابهتها في بعض الحالات. وقد أتاحت هذه التفاعلات التصدي بكفاءة لداء كلابية الذنب (الأنكوسركية) وداء الليشمانيات والجذام وداء المثقبيات الأفريقي. وفي حالات محددة، أخذت المساعدة المقدمة أشكالاً تتمثل في توزيع الأدوية واستعمالها وكذلك اكتشاف الحالات والتدريب وجمع المعلومات.

٢- وتوجد أيضاً برامج لاستنباط اللقاحات والأدوية وللتمنيع. وفي هذه البرامج، تضطلع المنظمة أحياناً بدور حفّاز كما هو الشأن في مجال الأدوية الخاصة بمشروع مكافحة الملاريا،[١] وفي حالات أخرى انضمت المنظمة إلى شركاء من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، كما هو الشأن فيما يتعلق بالتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع،[٢] والمرفق العالمي لأدوية السل.

٣- ومن التفاعلات الأخرى النية المتجهة إلى خفض أسعار الأدوية لصالح الحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر الهيئات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية لأفقر البلدان. وعلى الرغم من أن المناقشات المنتظمة تجري منذ ١٨ شهراً فحسب، فقد أعلنت الشركات المعنية عن تخفيض أسعار الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية والأدوية المضادة للفطريات والمستعملة لعلاج المصابين بالإيدز، إلى جانب الأدوية المضادة للملاريا والسل. ومن المحتمل أيضاً حدوث تخفيضات كبيرة في أسعار الإنسولين البشري. وأدت المناقشات إلى موافقة الشركات على إجراء تخفيضات مشابهة في أسعار بعض من منتجات التشخيص والمستهلكات الأساسية.

٤- ويجري العمل أيضاً مع شركات من خارج قطاع الصحة، مثل الاتفاق الذي أبرمه مؤخراً ستة من الناشرين يتيح نشر نحو ١٠٠٠ من الجرائد الطبية والعلمية الرئيسية في العالم من خلال شبكة الإنترنت على مدارس الطب ومؤسسات البحوث في البلدان النامية مجاناً أو بأسعار مخفضة للغاية. وتساعد المنظمة أيضاً على إقامة "شبكة دولية صحية" تزود المهنيين الصحيين وواضعي السياسات والباحثين في البلدان النامية بالمعلومات الصحية اللازمة عن طريق الإنترنت.

٥- وعلى صعيد الدعوة والإلهام بالأفكار، تعمل المنظمة مع شركات من قطاعات اقتصادية عديدة من أجل تشجيعها على الاهتمام بالتنمية الصحية، وذلك من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي، على سبيل المثال.

٦- وكما هو الشأن فيما يتعلق بالحكومات على النطاق الوطني، تتفاعل منظمة الصحة العالمية أيضاً مع القطاع الخاص في إطار دورها كقيّمة على الصحة العالمية وتنظيمها. وتتم الإستفادة من قاعدة معارف القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فمازال وضع القواعد والمعايير استناداً إلى العلوم مستقلاً ويتم بمنأى عن القطاع الخاص.

---

١ انظر الوثيقة م ت١٠٩/٣٤.

٢ انظر القرار ج ص ع٥٣-١٢.

٧- ويولي كل من مكتب المستشار القانوني واللجنة المعنية بالتعاون مع القطاع الخاص اهتماماً خاصاً للحالات التي يُقترح فيها إسهام القطاع الخاص[١] بمنح نقدية في عمل المنظمة تلافياً لأي احتمال لتضارب المصالح. وكل توصيات اللجنة مرهونة بإقرارها من قبل المديرة العامة. ويتم تسجيل جميع المنح في الحسابات.

= = =

١ هي لجنة تتألف من كبار الموظفين تسدي مشورتها إلى المديرة العامة بشأن المسائل والحالات المتعلقة بالتفاعل مع القطاع الخاص.